



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تقرير نهائي

لجلسة طاولة مستديرة (8)

"مشاريع إعادة اعمار قطاع غزة .. ما لها وما عليها"

آب 2013

ملخص تنفيذي

مشاريع إعادة اعمار قطاع غزة .. ما لها وما عليها

مقدمة

افتتح د. سمير عبد الله-مدير عام معهد ماس جلسة الطاولة المستديرة (8)، بعنوان "مشاريع إعادة اعمار قطاع غزة .. ما لها وما عليها"، التي تنفذ ضمن إطار برنامج التعاون مع مؤسسة فريدرك ايبيرت الألمانية.

استقبلت مشاريع إعادة الإعمار في قطاع غزة بالترحاب من كل مواطن فلسطيني ومن السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أن قطاع غزة لم يشهد عمليات إعمار حقيقية منذ عام 2000 وذلك نتيجة للانتفاضة وتركيز المانحين على دعم القطاعات الإنسانية والخيرية، وبسبب الحصار المفروض على القطاع منذ عام 2006.

انطلقت مشاريع الإعمار في قطاع غزة بعد اتفاق التهدئة الذي أعقب العدوان الإسرائيلي في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، وخصوصاً بعد اتفاقية إخلاء سبيل الجندي الإسرائيلي جلعاد شليط، وتخفيف حدة الحصار الإسرائيلي على القطاع. واعتمدت أعمال إعادة الإعمار على الأنفاق لتزويد قطاع غزة بالإسمنت والحديد، بينما نجحت منظمات الأمم المتحدة بدور قيادي في توفير مواد الإنشاءات لمشاريعها، والشروع في تأهيل المساكن المتضررة من العدوان. وشهدت أعمال إعادة الإعمار انطلاقة جديدة، وانطلق العمل في تنفيذ المشاريع الكبيرة بعد تخصيص 400 مليون دولار من حكومة قطر في عام 2012. وتشرف قطر من خلال مكتب التمثيل التابع لها في القطاع على إدارة تلك المشاريع، التي تنفذ بالتعاون مع شركات محلية ومصرية.

يسعى معهد ماس وبالتشارك مع اتحاد المقاولين في قطاع غزة وعقد هذه الجلسة عبر الفيديو كونفرانس، إلى مناقشة أعمال إعادة الإعمار في قطاع غزة من حيث حجمها وآليات تنفيذ المشاريع، والبحث في أثر إغلاق الأنفاق والحصار مع التركيز على مشاريع المنحة القطرية، والمعوقات التي تواجه شركات المقاولات أثناء تنفيذ العمل في المشاريع.

المتحدثون الرئيسيون:

تعاقد المعهد مع مجموعة من الخبراء هم:

السيد عمر شعبان: مدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الإستراتيجية

أ.د معين محمد رجب: أستاذ جامعي وخبير اقتصادي-غزة

المهندس نبيل أبو معيلق: نقيب المقاولين، اتحاد المقاولين الفلسطينيين-غزة

ملخص مداخلات المتحدثين الرئيسيين:

السيد عمر شعبان:

بدأ السيد شعبان مداخلته بعرض الورقة الخلفية بعنوان "مشاريع إعادة اعمار قطاع غزة .. ما لها وما عليها"، حيث ذكر أن قطاع الإنشاءات في قطاع غزة عانى من التوقف كلياً في العام 2007 إثر سيطرة حماس على القطاع وفصلها بالقوة عن الضفة الغربية، وتعمق الركود فيه بشكل أكبر بسبب العدوان الإسرائيلي في نهاية العام 2008 وبداية 2009، الذي دمر عشرات مرافق البنية التحتية وأكثر من 5,000 منزل بشكل كلي ونحو 17,000 منزل بشكل جزئي، ومئات الورش الصناعية والمزارع. هذا بالإضافة إلى تدمير نحو 250 مبنى مدني وصناعي في عدوان 2012.

أشار شعبان إلى تقرير الأمم المتحدة "غزة 2020" الذي يبين توقعات حالة الأزمة في قطاع غزة في العام 2020. إذ تنبأ التقرير بمستقبل مظلم فيما يتعلق بإمكانيات العيش في القطاع. يشير التقرير إلى أن معدل عدد الأشخاص لكل متر مربع

سيبلغ خمسة أشخاص، ويبين بأنه سيكون هناك نمو كبير في عدد السكان حيث يقدر عدد المواليد السنوي بـ 60,000 مولوداً. نتيجة لذلك، يحتاج قطاع غزة إلى مئة ألف وحدة سكنية و500 مدرسة للحفاظ على نفس المستوى من الوضع السابق.

وأضاف بأن المشروع القطري أطلق آمالاً وتوقعات كبيرة لتنمية قطاع غزة، حيث وصلت تبرعات المشروع القطري الى 400 مليون دولار. وتبين بأنه تم تحديد قائمة بالمشروعات قبل عام وذلك بعد اتفاق الدوحة.

بين شعبان بأن هناك العديد من المآخذ على المشروع القطري، إذ أن غالبية المشاريع هي مشاريع بنية تحتية، ولكن كميات المواد الخام الواصلة لغزة قليلة جداً مقارنة بالاحتياجات، وذلك بالرغم من الاتفاق القطري مع إسرائيل للسماح بعبور المواد الخام عبر معبر رفح. ويُعتبر التسرع في تحديد المشاريع وتقديم وعود وتوقعات عالية لا يتم الوفاء بها تحدياً كبيراً هناك. وبالإضافة إلى ذلك فإن عدم فتح السوق بشكل حر وشراء مواد الخام من مصدر واحد (شركة المقاولون العرب)، وخصم أسعار المواد الخام من قيمة المناقصة والتذبذب في أسعار المواد الخام تشكل مجموعها تحدياً إضافية لقطاع الإعمار.

يفصل السيد شعبان بعض المشاريع القطرية ويبيّن أنه تم البدء في العمل ولكن ظلت وتيرة التنفيذ بطيئة جداً، ويبدو أنها توقفت لفترة أسبوع أثر الأحداث المصرية، ويوضح بأن رقابة المشاريع تتم من قبل مسؤول قطري موجود في قطاع غزة وبأن عقود هذه المشاريع هي ما بين الشركات ووزارة الخارجية القطرية، بما يعني أن الحكومة في قطاع غزة ليس لها أي دور في إدارة التمويل والرقابة، كما أن هناك بعض الأسئلة بخصوص الشفافية في إدارة المشاريع.

ويؤكد شعبان بأن المشروع القطري ليس بالوحيد، فهناك مشروع برنامج الاتحاد الأوروبي الذي ينفذ مع القطاع الخاص، وبرنامج دول التعاون الخليجي الذي يساهم بشكل كبير في تعمير الوحدات السكنية ومعبر رفح وغيرها.

تساءل شعبان أخيراً حول القدرة الاستيعابية لقطاع غزة، وكيف يمكن لاقتصاد غزة وشركائه ومقاوليه وخبرائه أن يستثمر 400 مليون دولار خلال سنتين، مقارنة بمشاريع دولية أخرى بحجم 50 مليون دولار لفترات ما بين 3 أو 4 سنوات!!

مداخلة المهندس نبيل أبو معيلق:

استهل السيد نبيل أبو معيلق مداخلته بمقدمة عن قطاع الإنشاءات حيث أشار إلى أنه، ومنذ قدوم السلطة الوطنية عام 1994 وحتى الانتفاضة عام 2000، كان من أكثر القطاعات نمواً. ولكنه بدأ بالتراجع الحاد، سواء في مساهمته في الناتج المحلي أو في تشغيله للعمالة. يعود هذا التراجع إلى رد الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة الفلسطينية عام 2000، وخصوصاً فرض الإغلاق المطول للمعابر وتجميد نشاط هذا القطاع بعد الانقسام والحصار الشامل عام 2007. وفي منتصف عام 2010 بدأ تحسن محدود في قطاع الإنشاءات نتيجة دخول مواد بناء بتنسيق خاص من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، وخصوصاً لمشاريع المياه والكهرباء والصرف الصحي. وأشار إلى تصاعد وتيرة النمو التي وصلت إلى مستويات قوية منذ مطلع عام 2013م.

أشار أبو معيلق إلى أن متطلبات نجاح مشاريع الإعمار تكمن في شموليتها وجدواها، بحيث تكون جزءاً من خطة تنموية شاملة اقتصادياً واجتماعياً للوطن، والتركيز على بناء منظومة الإنشاءات المساندة من صناعات وخدمات وبنية تحتية وفتح كافة المعابر ورفع الحصار. إضافة إلى ذلك، فعلى خطة الإعمار التركيز على إيجاد ظروف وفرص عمل حقيقية للعمالة المحلية للتخلص من البطالة وآثارها، وإنشاء صندوق حكومي أو برعاية حكومية لمنح قروض ميسرة للمقاولين وبدون فوائد بنكية، وإعطاء المقاول الفلسطيني الأولوية المطلقة في مشاريع إعادة الإعمار، وعدم السماح للشركات الأجنبية بالعمل إلا في المشاريع التي لا يستطيع المقاولون المحليون تنفيذها.

واستكمل أبو معيلق مداخلته بعرض متطلبات النمو لقطاع الإنشاءات من توفير بيئة سياسية داعمة، وإعادة فتح مطار غزة، وإنشاء ميناء بحري في قطاع غزة، وفتح المعابر على الدول المجاورة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار، وتوفير القوانين

والأنظمة الجاذبة لرؤوس الأموال من الخارج، وتوفير صناديق داعمة لهذا القطاع، وتوفير برامج تدريب وتأهيل، وتشجيع الدراسات والبحث في مجال الإنشاءات وغيرها.

ناقش أبو معيلى واقع قطاع الإنشاءات في قطاع غزة، إذ بين بأنه لم يتم بناء أي وحدة سكنية بين العامين 2007 و 2010. وأشار إلى أن حجم العجز في الوحدات السكنية في مطلع العام 2009 يبلغ 35,000 وحدة. وبين أن عدد الوحدات السكنية المطلوبة في محافظات قطاع غزة يبلغ 75,000 وحدة سكنية، يقدر متوسط كلفتها بحوالي 60,000 دولار للوحدة الواحدة. ونوه إلى الحاجة الكبيرة للمرافق العامة والمدارس والمستشفيات وتطوير وتحسين الطرق والبنية التحتية. كما أشار إلى أهمية المشاريع غير السكنية مثل مشاريع تحلية الماء وتحسين وتطوير الكهرباء في قطاع غزة.

أكد أبو معيلى على ضرورة تشكيل مجلس لقطاع الإنشاءات يعمل على إعداد الخطط، وتشكيل لجنة عليا لدراسة خسارة المقاولين برعاية السلطة الوطنية، وإنشاء صندوق وطني للمقاولين، والسعي الى تمويله، وعدم حرمان قطاع غزة من التمويل تحت أي ذريعة.

وأشار أبو معيلى إلى العوامل الجاذبة للاستثمار في قطاع الإنشاءات من احتياجات السوق الضخمة للوحدات السكنية والمنشآت الاقتصادية والبنى التحتية والتمويل الدولي، والخبرات الفنية المتقدمة في مجال صناعة الإنشاءات، وتوفر الطاقم الفني بأعداد هائلة على مستوى عالي من التدريب والخبرة، والتسهيلات في قوانين الاستثمار والقانون الفلسطيني الذي يسمح للشركات الأجنبية بالمشاركة في الاستثمار، وتوفر قدرة تشغيلية للبنوك العاملة في فلسطين لتمويل المشاريع الإنشائية، ورأس المال الكبير المهاجر خارج الوطن والمتوقع عودته في حال الاستقرار السياسي.

تحدث أبو معيلى عن خطة اتحاد المقاولين للاستثمار التي تشمل أربعة أقسام وهي: الاستثمار في الوحدات السكنية لمحدودي الدخل، والاستثمار العقاري والتجاري لذوي الدخل المرتفع، والاستثمار في المدن التجارية والسياحية والخدماتية، والاستثمار في المدن والمنشآت الصناعية.

وعدد المتحدث مصادر المواد الإنشائية لعام 2013، حيث أشار إلى أن 20% من احتياجات غزة من المواد الأساسية والمشروطة تمر عبر معبر كرم أبو سالم مع الجانب الإسرائيلي من خلال تنسيق دخولها مع الجانب الإسرائيلي. ويسمح بروتوكول التعاون بين حكومتي قطر ومصر بإدخال مواد ومعدات للمشاريع القطرية عبر معبر رفح، والذي يمر عبره 30% من حجم الاستيراد، أما الأنفاق فيعبر من خلالها 50% من احتياجات السوق الإنشائي.

أشار أبو معيلى إلى العقبات التي تواجه المقاولين الغزيين في العمل بالمشاريع القطرية، وأبرزها آلية عدم الفتح العلني للعطاءات، وإدخال شركات غير فلسطينية فيها. وبين أن المشاريع القطرية الرئيسية في قطاع غزة هي مشروع تأهيل شارع صلاح الدين ومدينة الشيخ حمد بواقع 3,000 وحدة سكنية وغيرها.

أ.د معين محمد رجب:

أكد الدكتور معين رجب في بداية مداخلته على أهمية قطاع الإعمار في قطاع غزة، حيث يعد رافعة من الروافع الرئيسية لاقتصاد غزة، وذلك لكونه قطاعا إنتاجيا سلعيًا تبقى منتجاته قائمة لعدة سنوات. وأشار الى أن هذا القطاع يعاني من نقاط ضعف مركزية أبرزها عدم امتلاك قطاع غزة للمواد الخام أو للمواد اللازمة لبدء العمل في قطاع الإنشاءات.

أشار رجب إلى إيجابيات الورقة الخلفية المعدة بكونها أبرزت الدور الذي قامت ولا زالت تقوم به دولة قطر تجاه إعمار قطاع غزة والإنجازات التي تحققت خاصة بعد زيارة الأمير القطري للقطاع. وبين أن مشاريعها كانت أكبر استثمار في قطاع غزة وأكبر مصدر تمويل تقوم به دولة واحدة خلال فترة قصيرة، حيث تجاوزت قيمتها 400 مليون دولار. ويضيف بأن الحكومة القطرية استطاعت أن تكسر جانب من جوانب الحصار على غزة حيث سُمح بإدخال مواد البناء لقطاع غزة عن طريق معبر رفح البري.

بيّن رجب بأن المشاريع القطرية تغطي جزءاً مهماً من احتياجات قطاع غزة الإعمارية وتتغش قطاع المقاولات وما يرتبط بها من أعمال مباشرة وغير مباشرة. كما أنها سمحت بتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة التي حدت من معدلات البطالة العالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المشاريع تلبي احتياجات شرائح عديدة من شرائح المجتمع وتقدم تسهيلات للتنقل للأفراد والبضائع وخفض التكلفة وتعمل على إضفاء طابع حضاري وسياحي وجمالي إلى المنطقة وغير ذلك.

وجّه رجب بعض الانتقادات بخصوص الورقة الخلفية لتركيزها فقط على مشاريع الإعمار القطرية دون غيرها والعديد من الانتقادات للمنحة القطرية التي لم تتطرق إلى العديد من المشاريع التي لها علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادي، مثل مشاريع التوسع في توليد الكهرباء واختيار مشاريع لا تساهم في توفير فرص عمل دائمة مثل مشاريع تعبيد الطرق. بالإضافة إلى ذلك وجه بعض الانتقادات لوزارة التخطيط والاقتصاد والمالية في حكومة غزة لعدم وجود دور لها في تحديد أولويات احتياجات الإعمار وإعادة الإعمار في قطاع غزة. ومن جهة أخرى، أشار رجب إلى عدم توضيح الجدول الزمني لتنفيذ هذه المشاريع أو نسبة أو معدلات التنفيذ الفعلي لهذه المشاريع.

ملخص النقاش

د. عزمي الشعيبي: مفوض مؤسسة أمان

يشير الدكتور عزمي الشعيبي إلى أهمية دراسة قضية الإعمار في قطاع غزة وخاصة في ظل تراجع وتيرة الأعمال الإنشائية بها. ويصف مشاريع البنية التحتية ومشاريع المباني السكنية والصحية بمشاريع ذات أولوية يحتاجها قطاع غزة. ويشير أيضاً إلى أهمية التفاهم الفلسطيني - الفلسطيني والفلسطيني - المصري من أجل توريد المواد الإنشائية من الضفة الغربية وإعادة تفعيل العمل في معبر رفح لتوريد المواد من مصر بحيث أنه في حالة فتح المعابر لن يكون هناك حاجة لمرور مواد البناء عبر الأنفاق. ومن جانب آخر أشار إلى أن مؤسسة أمان التي يرأسها شكلت فريقاً لمراقبة مستويات الشفافية في نشاطات إعادة الإعمار.

د. سمير أبو عيشة: أستاذ جامعي - جامعة النجاح الوطنية

يشير د. سمير أبو عيشة بأن المشاريع القطرية مهتمة بمشاريع ليست ذات أولوية ولا تتناسب مع الاحتياجات في قطاع غزة في حين أنها أظهرت وجود مشاكل هيكلية لا يمكن حلها من خلال تأمين التمويل لبعض المشاريع بحيث أن بعض المشاريع واجهت إشكالات ذاتية محلية أثناء التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، يرى بأن قطاع غزة ولأسباب جغرافية لا يستطيع بناء مستقبله في إطار العداء المحيط له.

يرى أبو عيشة أن العلاقة مع مصر هي علاقة إستراتيجية فلا يمكن لقطاع غزة أن يتعامل مع مصر بطريقة غير مدروسة. إذ أن أي خطأ سيكون له انعكاسات في الخطط التنموية مستقبلاً على القطاع. ونوّه أبو عيشة إلى إشارة التقرير بعدم وجود منطقة صناعية في قطاع غزة، حيث تواجه المنطقة الصناعية التي أقامها القطاع الخاص صعوبات إسرائيلية ومحلية من قبل السلطة.

ويشير أبو عيشة إلى أنه عند تدفق الأموال بشكل سريع يكون هناك فرصة كبيرة للفساد. إذ أن الاستلام سيكون بدون عملية تدقيق للمواصفات المتفق عليها في ظل عدم وجود جهة محلية مسؤولة. إضافة إلى ذلك يبين أبو عيشة تخوفه من انتشار ظاهرة الرشوة في ظل عدم وجود تقارير منشورة وخاصة في موضوع إجراءات العطاءات. نتيجة لذلك، يطالب أبو عيشة بتوفير جهة رسمية أو مجتمعية محلية للرقابة على هذه المشاريع.

محسن ابو رمضان - مؤسسة ACAD

أشار إلى وجود بعض الملاحظات على عرض عمر شعبان للموضوع، وقال انه ركز على مشاريع المنحة القطرية، بينما هناك العديد من اللاعبين المؤثرين الآخرين. وفي تعليقه على العرض، أشار إلى انه تجاهل البعد السياسي والأهداف السياسية من وراء المنحة القطرية. كما بين أنه لم يتحدث عن حصة قطاع غزة من المنحة القطرية، مبيناً أن شركة المقاولين العرب

المصرية تستحوذ على ما لا يقل عن 70% من المنحة، على أساس أن معظم الآلات ومواد البناء تأتي من خلال مصر. كما أشار إلى آلية فرز العطاءات والاختيارات وما إذا كانت مبنية على تحيز سياسي أم أنها مهنية حرفية، وما إذا كانت هناك ضريبة تقطعها حكومة غزة علماً بأن المشروع القطري هو عبارة عن منحة، وبالتالي من غير الملائم فرض ضريبة على المواد التي تدخل عن طريق معبر رفح .

وأشار المتحدث إلى أن الدراسة لا تربط مشاريع التنمية بالرؤية التنموية، ولم يتم تحديد ماهيتها ، وكيف يمكن تحقيق هذه الرؤية بالشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية، ومدى اقتراب هذه الرؤية أو ابتعادها عن رؤية الحكومة في الضفة الغربية.

وبين أبو رمضان أن مشاريع المنحة القطرية ابتعدت عن الأولويات والاحتياجات الاقتصادية والتنموية التي تتحدد بالمياه والكهرباء والوقود وليست بفتح الشوارع مثلاً. وتساءل عن قدرة المنحة على توليد فرص عمل مستدامة أو موسمية مؤقتة ونسبتها من نسبة البطالة العامة.

الورقة الخلفية قدمت قراءة سريعة للمشاريع القطرية وحصلت على معلوماتها من اتحاد المقاولين ولكنها لم تدخل بأعمق التأثيرات البنوية للمشاريع القطرية على البنية الاقتصادية وعلى التركيبة الاجتماعية لإدارة شؤون السلطة بقطاع غزة، وما إذا كانت المنحة القطرية قد ساهمت في بلورة شريحة رجال أعمال جديدة تختلف عن السابقة أم لا؟؟ لذلك جاءت التوصيات عامة، ولم تتضمن على سبيل المثال ضرورة تأسيس هيئة وطنية مشتركة بين غزة والضفة لتنفيذ مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة. ومن الممكن تنفيذ هذه الهيئة إذا أدرنا أن هناك تعاون يجري الآن بين الحكومتين في مجالات عدة مثل الحج، التعليم، الصحة ، الزراعة إلخ.

علي أبو شهلا

أكد م. علي أبو شهلا على النقاط التالية:

1. أهمية المصالحة بين جناحي الدولة الفلسطينية.
2. ضرورة تشكيل لجنة مستقلة لإعادة اعمار غزة.
3. التأكد من الحصول على ضمانات دولية لعدم تدمير ما يتم إعادة بنائه، وعدم إعطاء إسرائيل الفرصة للاعتراض على إعادة بناء المنازل أو المصانع التي تم تدميرها، وخاصة تلك التي تقع على الحدود الشرقية لمدينة غزة وجباليا.
4. الحاجة إلى إعادة فتح جميع الحدود والممرات بالكامل، والى التدفق الحر للمواد الخام. والتنفيذ الكامل لاتفاقية نوفمبر 2005 الخاصة بالحركة والوصول.
5. إعطاء الأولوية للشركات الاستشارية الفلسطينية وشركات المقاولات في قطاع غزة بهدف التخفيف من نسبة البطالة العالية جدا من ناحية، ومن ناحية أخرى لتعويض هذه الشركات التي كانت خارج العمل لأكثر من 3 سنوات.
6. دراسة التوسع في عمليات توليد الكهرباء، وخاصة عملية استيراد الطاقة الكهربائية من مصر، وذلك من أجل ضمان استمرار عجلة الإنتاج وأيضا التأكد من استمرار النمو الاقتصادي.
7. تخصيص مساحات من الأراضي في المستوطنات القديمة لمشاريع إسكان جديدة لاستيعاب بعض المتضررين، وخاصة أولئك الذين دمرت منازلهم، وقاموا بإعادة بنائها على الأراضي الحكومية، أو على أراضي وممتلكات خاصة.

التوصيات:

1. الضغط الدولي الفوري والفاعل على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف العمل بسياسة الحصار والإغلاق في الأراضي الفلسطينية عامة وقطاع غزة خاصة، والمباشرة بشكل فوري بفتح كافة المعابر التجارية لقطاع غزة. وإجبار إسرائيل على احترام الحقوق الاقتصادية الأساسية للفلسطينيين التي أقرتها الأمم المتحدة.

2. تشكيل لجنة طوارئ وطنية لمتابعة أداء القطاعات الاقتصادية، والعمل على تقديم التوصيات اللازمة إلى الجهات المعنية لتحسين أداء هذا القطاع، وتبني سياسات اقتصادية طارئة، وإيلاء دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالحصار أهمية خاصة وتحديداً في قطاع الإنشاءات.
3. عدم الاعتماد على المانحين بشكل أساسي، والتركيز على رجال الأعمال الفلسطينيين وتشجيعهم أكثر على الاستثمار، من خلال تنفيذ وتبني القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار.
4. عدم الاعتماد على الأنفاق عبر الحدود الفلسطينية المصرية لجلب مدخلات قطاع الإنشاءات، كونه لا يعد حلاً مجدياً، وفتح جميع معابر قطاع غزة وفق اتفاقية العبور والحركة الموقعة عام 2005.
5. مطالبة اللجنة القطرية ووزارة الأشغال بتنفيذ المراحل القادمة من المشاريع باعتماد أسعار ثابتة للمواد الإنشائية لحماية المقاول الفلسطيني، كونه يعتبر الوسيط المحوري بين الدول المانحة واللجنة القطرية والقطاع الخاص.
6. إخضاع أعمال إعادة الإعمار لرقابة دائمة ومكثفة من قبل الجهات الرسمية والأهلية ذات الاختصاص لضمان تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة على الإجراءات المرتبطة بإعادة الإعمار.
7. من الضروري ربط مشاريع إعادة الإعمار برؤية تنموية فلسطينية شاملة تحقق الأهداف وتضمن توزيع أمثل للموارد.
8. منح الأفضلية لشركات البناء والمقاولات المحلية لتنفيذ مشاريع الإعمار لتحقيق أكبر فائدة ممكنة للاقتصاد الفلسطيني على الصعيدين الكلي والجزئي.
9. ضرورة مشاركة المجتمع المدني والفئات المستفيدة في تحديد وتخطيط المشاريع قبل الإعلان عنها أو تنفيذها.
10. العمل على زيادة وعي المواطنين فيما يتعلق بعدم التعدي على الأملاك العامة.
11. ضرورة عدم فرض ضرائب على المواد والمستلزمات الواردة عبر معبر رفح المستخدمة في مشاريع المنحة القطرية من قبل حكومة غزة كون أن هذه المشاريع مموله وهدفها دعم الاقتصاد الفلسطيني واعمار غزة.

الورقة الخلفية

مشاريع إعادة اعمار قطاع غزة .. ما لها وما عليها"

1- واقع قطاع الإنشاءات في قطاع غزة خلال الفترة ما بين 2006-2013

1-1 مقدمة

يعيش قطاع غزة تحت حصار إسرائيلي بري وبحري وجوي منذ عام 1995، تختلف حدته مع معالم الوضع السياسي في كل فترة، فتارة يشن وتارة أخرى تقل حدته، إلى أن اشتدت معالمه في العام 2006، تحديداً بعد تاريخ 25 يناير من العام 2006 بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وصولاً إلى الانقسام السياسي منتصف عام 2007 حيث فرض حصار شامل على قطاع غزة، كما اعتمد الاحتلال الإسرائيلي أجندة خاصة لزيادة معدلات البطالة والفقر في قطاع غزة، وحرمان أكثر من مليون ونصف فلسطيني غزي من الحقوق الأساسية الدنيا التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية والمحلية، وساعده في ذلك تنفيذ عمليات عسكرية وحروب مستمرة استهدفت القطاع وبنية التحتية والاقتصادية، كان أبرزها العملية الإسرائيلية التي أطلق عليها اسم "الرصاص المصبوب" 2008-2009، وعملية عامود السحاب المنفذة بتاريخ 1012/11/14، الأمر الذي دفع لتردي الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع.

اعتبرت قوات الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة كيان معاد منذ يونيو 2007 على أثر سيطرة حركة حماس عليه فقامت بإغلاق المعابر واتخذت جملة من الإجراءات ضد سكان قطاع غزة في أعقاب الانقسام الفلسطيني، حيث أحكمت الحصار الاقتصادي الذي تمثل بإغلاق المعابر، وإلغاء الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة ومنع رجال الأعمال الفلسطينيين من الخروج للعالم الخارجي ومنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، والتضييق على البنوك في استجلاب الشيكال وفرض ضغوطات على البنوك في قطاع غزة، وإغلاق المعابر التجارية في وجه الاستيراد والتصدير، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وما رافقه من تزايد نسب البطالة والفقر.

يعتبر قطاع الإنشاءات أحد أهم قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، وتقدر حجم العمالة المباشرة فيه بنحو 30,000 عاملاً، فيما يعمل فيه نحو 20.000 عامل بشكل غير مباشر، وهو ما يمثل 22% من حجم العمالة في القطاع، وهي أعلى نسبة عمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكان يساهم بـ 26% من إجمالي الدخل القومي الإجمالي، لكنه لا يتجاوز 5% حسب إحصائيات العام 2009، جدير أن قطاع غزة يحتاج يومياً 3000 طن من الحديد، و2000 طن من الإسمنت، وحوالي 2500 طن من الحصة¹.

1-2 أثر الإغلاق والحصار والحروب الإسرائيلية على قطاع الإنشاءات²

واقع قطاع الإنشاءات في غزة ليس بمعزل عن أحواله، حيث عانى هذا القطاع من تدهور غير مسبوق منذ منتصف عام 2007، حين توقفت أكثر من 90% من شركات المقاولات عن العمل بسبب عدم توفر الحديد والحصة التي ارتفعت أسعارها في السوق إلى أكثر من 800%، كما توقفت معظم المشاريع الإنشائية العمرانية والتطويرية الخاصة والعامة، نتيجة إغلاق المعابر ومنع دخول مواد البناء إلى الأسواق الفلسطينية في القطاع، وقد بلغ مجموع المشاريع التي تم إيقافها وتعطلها في قطاع البناء بنحو 160 مليون دولار، بما فيها مشاريع وكالة الغوث الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما هبط عدد العاملين في قطاع الإنشاءات من حوالي 10% من مجموع العاملين إلى حوالي 1% فقط نهاية عام 2008.

¹ <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/232986.html>

² <http://www.freegaza.ps/ar/more.php?view=79YOcy0nNs3Du69tjVnyyumIu1jfxPKNuuzXkRpKQNzIpQTTTGG>

وبلغ مجموع المشاريع في قطاع البناء والإنشاءات والبنية التحتية التي تم إيقافها وتعطيلها نتيجة عدم توفر المواد الخام بنحو 370 مليون دولار، وقد ولحق الضرر بالصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات والمقاولات فتوقفت جميع مصانع البناء التي تشغل أكثر من 3500 عامل وموظف، 13 مصنع بلاط - 250 مصنع بلوك - 30 مصنع باطون جاهزة - مصانع الانترلوك - 145 مصنع رخام وجرانيت ومصانع أنابيب الصرف الصحي والمناهل عن العمل تماماً، كما توقفت معظم شركات المقاولات والإنشاءات العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها 220 شركة عن العمل تماماً وتكدت خسائر فادحة نتيجة تجميد المشاريع قيد الإنشاء وأصاب التلف جميع المعدات والآلات الخاصة بهذه الشركات.

فيما يتعلق بالعمل في مجال الإنشاءات خلال العام 2007 فقد استطاعت الشركات العمل بما يتوفر لديها من مخزون في المواد والمستلزمات لتنفيذ عملها وذلك حتى منتصف عام 2007، وبعد ذلك توقفت عن العمل لنفاذ هذا المخزون وعدم القدرة على التزود بما يلزمها للعمل بسبب الإغلاق والحصار، أما عام 2008 فقد تميز بأنه الأسوأ اقتصادياً، حيث ازدادت نسب العمالة والبطالة، وتوقف قطاع الإنشاءات عن العمل، كما توقفت الصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات (الباطون، والبلاط، والرخام)، أيضاً توقفت شركات المقاولات عن العمل.

في حين انه خلال أواخر عام 2008 وبداية عام 2009 وبعد تنفيذ عملية الرصاص المصبوب الإسرائيلية على القطاع وما خلفته من دمار واستهداف مباشر للقطاع الاقتصادي والبنى التحتية لغزة، فقد بدأت بعدها مباشرة المشاريع الاغاثية والإنشائية للتخفيف من هذه الآثار، وكانت أغلب المشاريع هي لرفع الأنقاض وتحسين الطرق وفتح الشوارع الأساسية، وخلال العام 2009 بدأ العمل بمناقصات مختلفة بالحد الأدنى، ومنذ تاريخ 31-5-2010 وبالتزامن مع قدوم أسطول الحرية التركي، بدأ الانكسار الملحوظ للحصار على كرم ابو سالم، وازدادت بعد ذلك المشاريع والدعم العربي والإسلامي في غزة، أما خلال عامي 2011 و2012 فقد حدثت طفرة إنشائية بالمقاولات والعقارات في غزة، ولكن كان ملاحظ أن العمل في قطاع الإنشاءات كان يعتمد بما نسبته 80% من عمله على الأنفاق المتواجدة على الحدود المصرية الفلسطينية، وحوالي 20% فقط على معبر كرم أبو سالم، وكانت اغلب المواد التي تدخل عبره تحت بنود مشاريع لجهات دولية كالأونروا، حيث كان الاحتلال يتعامل مع مواد البناء ومستلزمات قطاع الإنشاءات بأنها ممنوعات و تمنع إدخالها للقطاع بحجة استخدامها بأعمال المقاومة الفلسطينية³.

1-3 ازدهار بطيء ومحدود على قطاع الإنشاءات في قطاع غزة لإعادة إعمارها

ازدهر قطاع الإنشاءات في السنوات الأخيرة رغم الأزمة المالية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، حيث ساهم بـ 9.5% من الدخل القومي في عام 2012 وحوالي 12% من نسبة التشغيل، هذا الازدهار كان رهناً ولا زال باستمرارية تدفق أموال المانحين على الأراضي الفلسطينية⁴، وحسب تقرير الأداء الاقتصادي الفلسطيني لعام 2012 والصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أيار الماضي، فإن قطاع الإنشاءات حقق نمواً بنسبة 6.5%، ولحق ذلك ارتفاعاً في أعداد العاملين في هذا القطاع، حيث يساهم قطاع الإنشاءات بـ 35% من اقتصاد غزة وحدها، ويعتبر هذا النشاط الاقتصادي محدود ومؤقت نظراً لأن هذه الفترة الذهبية للنشاط الاقتصادي لقطاع الإنشاءات لن يستمر كون أن الاعتماد على المانحين لن يستمر طويلاً، فأغلب المشاريع مستمرة لمدة 5 سنوات أو أكثر بقليل.

وفيما يتعلق بحجم الأموال التي تدفقت على هذا القطاع في غزة وحدها، فإنه خلال العام 2010 تم تحويل مبلغ 300 مليون دولار لدعم مشاريع البناء، فيما ارتفع هذا المبلغ في عام 2011 ليصل إلى 500 مليون دولار ليصل إلى 800 مليون دولار في عام 2012، وقد كانت دولة قطر أكثر الدول تمويلاً لهذا القطاع، ومن الملاحظ أن هذه المشاريع في الغالب تنفذ مشاريع إغاثية وليست إستراتيجية تنموية⁵.

³ مقابلة خاصة مع مهندس نبيل ابو معلى نقيب المقاولين في غزة بتاريخ 2013/7/30 لأغراض تغذية التقرير بالمعلومات.

⁴ <http://aqarfelesteen.ps/6834.html>

⁵ <http://aqarfelesteen.ps/6834.html>

2- زيارة الأمير القطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لقطاع غزة

قام أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني يوم الثلاثاء الموافق 2012/10/23 بزيارة تاريخية لقطاع غزة، وتعد هذه الزيارة الأولى من نوعها لأول زعيم عربي منذ 1967، وقد مثلت الزيارة حسب بعض المراقبين إعلاناً صريحاً وجريئاً بكسر الحصار السياسي عن قطاع غزة وكسر العزلة السياسية المفروضة على غزة. كما أن المنحة القطرية ومن خلال تنفيذ مشاريعها في القطاع ستساهم في مواجهة آثار الحروب الإسرائيلية المتواصلة، وتخفيف المعاناة والحد من النتائج التي خلفها الحصار، كونها تأتي لإعلان جملة من مشاريع في البنية التحتية المدرجة ضمن إطار المنحة القطرية، حيث قام الشيخ حمد بوضع حجر الأساس لمشاريع إعادة الإعمار التي مولتها الحكومة القطرية بقيمة 400 مليون دولار، وتتضمن مشاريع سكنية، وتعبيد ثلاث طرق رئيسية.

3- مشاريع المنحة القطرية في قطاع غزة

3-1 توقيع البروتوكول الثلاثي المصري القطري الفلسطيني

وقعت اللجنة القطرية يوم الأربعاء الموافق 16/1/2013 في مقر وزارة الإسكان المصرية في القاهرة مع شركة "المقاولون العرب" ووزارة الإسكان المصرية بروتوكول تعاون خاص، بهدف تزويد قطاع غزة بالخامات والمعدات المختلفة اللازمة لتنفيذ مشاريع المنحة القطرية البالغ قيمتها نحو 400 مليون دولار، حسب البروتوكول فإن شركة "المقاولون العرب" ستعمل على إدخال المستلزمات المطلوبة إلى قطاع غزة، حيث أن الآليات والمواد الخام المختلفة اللازمة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار تشكل ما نسبته نحو 70% من إجمالي المنحة القطرية⁶.

من ناحية أخرى فإن توقيع البروتوكول يأتي تنفيذاً لما تم إقراره من دعم مالي من قطر لإنشاء طرق ووحدات سكنية ومستشفى وبنية تحتية في قطاع غزة، وللاستفادة من الخبرات المتميزة والإمكانات المتوفرة لدى مصر في القيام بجميع الأعمال والإجراءات الفنية اللازمة للطرح والتعاقد والتوريد لجميع الخامات والمعدات والمستلزمات المطلوبة من خلال الأسواق وصناعات مواد البناء المصرية لتنفيذ جميع أعمال المشروع القطري، حيث سيتولى الجانب المصري إجراءات الطرح والتعاقد لتوريد الخامات والمعدات المطلوبة من السوق المصرية بعد سداد ثمنها من المنحة القطرية.

3-2 نبذة عن مشاريع المنحة القطرية وطريقة اختيار المشاريع قبل التنفيذ

بدأت مرحلة بدء تنفيذ مشاريع المنحة القطرية بـ(24) مشروعاً بتكلفة التنفيذ (22) مليون دولار من خلال الإعلان في المؤتمر الذي عقده رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة السفير محمد العمادي، بمشاركة رئيس وزراء حكومة غزة إسماعيل هنية خلال شهر 12/2012، كما أعلن بداية شهر مايو 2013 عن تخصيص 6 ملايين دولار لتطوير 21 شارعاً فرعياً هاماً ضمن المرحلة الأولى من مشاريع المنحة القطرية، كما خصصت المنحة القطرية 48 مليون دولار لدعم البلديات في قطاع غزة وذلك لتنفيذ مشاريع خاصة بتأهيل وتعبيد الشوارع في مناطق نفوذ البلديات حسب الأولويات التي وضعتها البلديات بالتنسيق مع وزارة الحكم المحلي⁷.

وقد وقعت اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة يوم الاثنين الموافق 29/1/2013 عقود تنفيذ ثلاثة وعشرين مشروعاً من مشاريع الطرق من بينها المرحلة الثانية والثالثة لمشروع شارع صلاح الدين، وتوقيع سبعة عقود تصميم وإشراف لمشاريع سكنية وطرق فرعية بكلفة إجمالية تبلغ نحو 45 مليون دولار، حيث قدرت إجمالي كلفة عقد تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة لمشروع شارع صلاح الدين 38 مليون دولار، فهو يشكل أهمية كبيرة كواحد من أكبر وأهم مشاريع الطرق في قطاع غزة

⁶ <http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=208058&date> .

⁷ <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/07/01/410368.html>

حيث أن إجمالي كلفة تنفيذ هذا المشروع بكافة مراحلها تصل نحو سبعين مليون دولار، وقد شكلت الطرق أكبر عدد من المشاريع التي تم تنفيذها منذ بدء اللجنة القطرية عملها أواخر عام 2011، في حين تبلغ كلفة مشروع تسوية أرض مدينة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السكنية ما يزيد على نصف مليون دولار⁸.

تبلغ كلفة تنفيذ مشروع تصميم مدينة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السكنية 30 مليون دولار، ومن المفترض أن تضم المدينة السكنية ألف وحدة سكنية ضمن مدينة متكاملة المرافق الخدمية والتعليمية من مدارس ومحال تجارية ومساحات خضراء ومستوصف ومرافق ترفيهية، حيث ستكون الوحدات السكنية على شكل عمارات كل عمارة مكونة من خمسة طوابق، أضف لذلك المشاريع الثلاثة الأخرى التي شملت طرح مناقصات لأهم ثلاثة شوارع في قطاع غزة وهي الطريق الساحلي "شارع الرشيد" الممتد لمسافة 35 كيلو متر والبالغ كلفة تنفيذه نحو 50 مليون دولار، وشارع الكرامة الممتد لمسافة عشرة كيلومترات والبالغ كلفة تنفيذه 18 مليون دولار، وشارع صلاح الدين الممتد لمسافة 28 كيلو متر والبالغ كلفة تنفيذه نحو 60 مليون دولار⁹.

وزارة الحكم المحلي كان لها نصيب مشاريع الطرق الداخلية في مشاريع المنحة القطرية، لاختصاص الوزارة بتلك المشاريع، وقد بلغت ما يقارب 47 مشروع، تم توزيعها على مراحل، وقد تضمنت المرحلة الأولى 21 مشروع، والثانية 26 مشروع¹⁰، كما طرحت اللجنة القطرية لإعادة اعمار قطاع غزة أواخر شهر مارس 2013 عطاء تنفيذ المرحلة الثانية والثالثة من مشروع تأهيل شارع صلاح الدين، وذلك بعد أن تم البدء فعلياً بتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع نفسه منذ منتصف شهر مارس 2103 حيث تمتد هذه المرحلة من معبر رفح وحتى مفترق بلدة بني سهيلا بطول نحو 12.5 كيلو متر وبكلفة تصل نحو 24 مليون دولار، وتمتد المرحلة الثانية والثالثة من مشروع شارع صلاح الدين لمسافة تصل لنحو ثلاثة عشر كيلو متراً حيث تمتد المرحلة الثانية من دوار بلدة بني سهيلا وحتى مفترق المطاحن والثالثة من مفترق المطاحن وحتى المدخل الشمالي لمخيم المغازي وسط قطاع غزة¹¹.

3-3 أهمية تنفيذ المشاريع القطرية في قطاع غزة

تأتي أهمية المشاريع القطرية أنها أول المشاريع العربية التي تنفذ في القطاع بعد شن قوات الاحتلال الإسرائيلي الحرب على القطاع وتدمير العديد من المباني والمنشآت نهاية 2008، كما أنها تشغل آلاف الأيدي العاملة في القطاع، وتفتح آفاقاً جديدة لآلاف الخريجين والعمال، في ظل ارتفاع نسب البطالة والفقر في القطاع، كما أن المشاريع المستدامة تحد من الحاجة إلى المشاريع الإغاثية التي لا تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتساهم إلى عودة النشاط الاقتصادي إلى فترة ما قبل الحصار، أضف لذلك التأثير الإيجابي لجميع القطاعات الاقتصادية بالمشاريع القطرية، نتيجة ارتباطها بعدة قطاعات وعدم اقتصرها على قطاع الإنشاءات، ما يترتب عليه ارتفاع معدل نمو الاقتصاد ودفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني إلى الأمام بعد سنوات من التوقف.

4- المواد الخام اللازمة لتنفيذ المشروع وكيفية إدخالها للقطاع

حسب البرتوكول المصري القطري الفلسطيني فإن كافة المستلزمات والمواد اللازمة لتنفيذ مشاريع المنحة القطرية لإعمار قطاع غزة من المفترض أن يقوم الجانب المصري بإدخالها عبر معبر رفح، فقد سمح الجانب المصري يوم السبت الموافق

⁸ <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=590966>

⁹ <http://safa.ps/details/news/88430/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B5%D8%A7%D8%AA-4-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9.html>

¹⁰ <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/07/01/410368.html>

¹¹ <http://pbf.org.ps/site/?q=youths/page/6922>

2012/12/29 بإدخال حمولة 12 شاحنة من مادة البسكورس "حصى تعبيد الشوارع" عبر معبر رفح، من إجمالي شحنة أولى تشمل تزويد قطاع غزة بنحو 100 ألف طن من المادة نفسها، حيث أن الكمية التي تم إدخالها تقدر بنحو 700 طن من إجمالي كميات مادة البسكورس اللازمة لتمكين شركات المقاولات من تنفيذ المشاريع، وتشمل 24 مشروعاً من مشاريع الطرق¹²، وقد استقبلت اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة يوم الخميس الموافق 2013/3/27 عبر معبر رفح أول شحنة من الاسمنت "286 طناً" وذلك للمرة الأولى التي تدخل فيها هذه المادة الأساسية لقطاع غزة عبر معبر رفح، وبلغ حجم كمية الاسمنت الواردة خلال ثلاث أيام نحو 1500 طن، وجاء دخول شحنة الاسمنت بعد نحو أسبوع من دخول أول دفعة من معدات البناء والأعمار الثقيلة التي اشتملت على أربع جرافات وحفارين وآلية "جريدر" المستخدمة في تعبيد وتسوية الشوارع¹³.

كما سمحت السلطات المصرية¹⁴ يوم الأحد الموافق 2013/4/21، بعبور 16 شاحنة مواد بناء ضمن المنحة القطرية، وقد كانت 11 شاحنة محملة 245 متر مكعب من الزلط الخاص بالبناء و5 شاحنات محملة بـ 230 طن من الاسمنت دخلت إلى قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما أنه سبق وتم إدخال 130 شاحنة أقلت 5376 طناً من الاسمنت و4964 شاحنة محملة بـ 116 ألف متر مكعب من الزلط الصغير.

5- الأيدي العاملة في المشروع

تنفيذ المشاريع القطرية وفر فرص عمل لآلاف العمال والفنيين العاملين في قطاع الإنشاءات والاعمار، في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعاني منها سكان قطاع غزة، وارتفاع نسب الفقر والبطالة التي وصلت لأكثر من 35% خلال الربع الأخير من العام 2012، برغم من أنه لا توجد إحصائية محددة عن عدد العاملين في مشاريع المنحة القطرية حتى اللحظة، إلا أن المشاريع شغلت عدد كبير يصل لآلاف العاملين منهم المهندسين والمساحين والفنيين والإداريين، إضافة لتشغيل أسطول النقل للمعدات الثقيلة، وشغلت عدد كبير من المصانع المساندة لقطاع الإنشاءات، الأمر الذي أدى لتقليل نسبة البطالة في القطاع¹⁵.

6- آلية ترسية العطاءات و الشركات العاملة في المشروع

6-1 آلية ترسية العطاءات في مشاريع المنحة القطرية

جميع الشركات التي اختيرت بعد إرساء العطاءات عليها كانت محلية فلسطينية في تنفيذ المرحلة الأولى من المشاريع القطرية، ومن يقوم بطرح العطاءات هي اللجنة القطرية بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني، ولكن من المفترض أو المنوي عمله الدعوة لمشاركة المقاولين العرب والأجانب في تنفيذ المشاريع القادمة حين طرح العطاءات الجديدة، وذلك بعد طرح هذه الفكرة من قبل اللجنة القطرية وموافقة مجلس الوزراء في غزة¹⁶، وفيما يتعلق بالحديث عن إلزام اللجنة القطرية بإشراك شركات المقاولات المصرية في مشاريعها في غزة، أكد رئيس المنحة القطرية أن الحكومة المصرية لم تشترط إشراك شركات مصرية في تنفيذ المشاريع القطرية، ولكن هذه الشركات دخلت كمنافس مع الشركات الفلسطينية، ففازت الشركات الفلسطينية بجميع العطاءات.

¹² <http://www.mubasher.info/PSE/news/2219565/%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A5%D8%AF%D8%AE%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%B4%D8%AD%D9%86%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%84%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

¹³ <http://pbf.org.ps/site/?q=youths/page/6922>

¹⁴ <http://www.alzaytouna.net/permalink/41074.html>

¹⁵ نفس المصدر رقم 3.

¹⁶ نفس المصدر رقم 3.

وقعت اللجنة القطرية لإعادة اعمار قطاع غزة مع شركة اسكلز اند كوالتي للمقاولات في غزة عقد تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع شارع صلاح الدين الرئيسي الواصل من معبر رفح وحتى بني سهيلا، حيث شاركت الشركة بعبء المرحلة الأولى لتنفيذ مشروع شارع صلاح الدين، وقدمت طرفين الأول فني والآخر مالي، وقد نالت الشركة أعلى نسبة ما بين الشركات المقدمة في الجانب الفني والمالي، وكانت اللجنة القطرية رفعت من سقف متطلبات المشاريع الفنية، وبسبب عدم وجود شركات مقاولات كثيرة في القطاع تتناسب مع هذه المتطلبات فقد قللت المنحة من سقف متطلباتها الفنية، بحيث يستطيع عدد كبير من شركات المقاولات، وتنافس من أجل إرساء العطاء على الشركة الأفضل و لم يقتصر التقديم على شركات محددة في القطاع، ففي المرحلة الأولى لمشروع شارع صلاح الدين شارك حوالي سبع شركات في العطاءات المطروحة من قبل اللجنة القطرية، وفازت شركة سكيلز أند كوليبي بالعطاء، وبدأت الشركة العمل في المشروع منذ شهر 4 من عام 2013، وفي المرحلة الثانية من المشروع شارك حوالي 12 شركة و قد رسا العطاء على ائتلاف شركة المنطار وأبو شمالة وأبو دان من غزة¹⁷.

6-2 تقييم تنفيذ مشاريع المنحة القطرية و الجهات المسؤولة عنها

وضعت وزارة الحكم المحلي في غزة خطة متكاملة لتنظيم وترتيب تنفيذ المشاريع القطرية، حيث عملت كحلقة وصل بين البلديات ولجنة إعادة اعمار قطاع غزة، كما أنها قامت بالإشراف العلوي على مختلف المشاريع التي تخص البلديات، فقد خصصت مهندساً مشرفاً على كل محافظة لمتابعة ما يتم انجازه من تلك المشاريع بما في ذلك الموافقة على العينات، ومراجعة المستخلصات والمشاركة في حل الصعوبات التي تواجه المشروع في الموقع¹⁸.

6-2-1 معوقات تواجهها شركات المقاولات أثناء تنفيذ العمل في المشاريع القطرية

❖ المواد الخام

واجهت شركات المقاولات في غزة بعض المشاكل خلال العمل، فبرغم من أن جميع المواد اللازمة للمشاريع القطرية دخلت عن طريق معبر رفح، ولم تعطل مصر إدخال الكميات المطلوبة أثناء العمل في مشروع المرحلة الأولى لشارع صلاح الدين، ولكن تأثر العمل قليلاً لمدة أسبوع بعد إغلاق المعبر بشكل كامل إثر أحداث ما بعد 30 حزيران في الأراضي المصرية، وبعد حوالي أسبوع انتظم العمل وانتظمت عملية إدخال المواد اللازمة للمشروع، من جانب آخر عندما تقدمت شركة سكيلز أند كوالتي للعطاء كان العنوان الرئيسي هو إدخال المواد والمعدات اللازمة للمشروع من خلال معبر رفح، وقد قامت اللجنة القطرية بتحديد مادة واحدة فقط وهي مادة البسكورس بسعر محدد ولم تحدد باقي المواد، لذا فقد واجه المقاول الفلسطيني مشكلة تحديد أسعار المدخلات بسبب التذبذب الكبير في الأسعار، قامت الشركة بالتواصل مع الشركات المصرية مباشرة وتسعير المواد من مصر، منعت شركات المقاولات من التعاقد المباشر مع شركات توريد مصرية حيث أصرت اللجنة القطرية المشرفة على المشروع أن تمر جميع المدخلات من خلالها.

❖ عدم الانتظام في العمل

تأخر العمل في المرحلة الأولى من مشروع شارع صلاح الدين لمدة شهرين بسبب تعديلات المواطنين على الطريق العام فوق وتحت الأرض، حيث أن كثير من المواطنين قاموا بتمديد خطوط مياه وكهرباء في الأرض بطريقة عشوائية وغير قانونية، وبسبب عدم قدرة الحكومة لحل الإشكالية لعدم رغبتها بالتصادم مع المواطنين، اضطرت الشركة إلى القيام بتغيير مسار خراطيم المياه وإمدادات الكهرباء وأبعاده عن خط المشروع، من ناحية أخرى فإن الحكومة في قطاع غزة عندما بدأت الاجتماعات الابتدائية مع اللجنة القطرية وشركات المقاولات التي شاركت في العطاءات في المرحلة الأولى نوهت بأن المواد اللازمة للمنحة القطرية لن تفرض ضرائب على إدخالها للقطاع، ولكن عند بدء العمل فإن السياسة كانت أن أي مادة تدخل هي ليست صفرية ويجب دفع ضريبة معينة عليها¹⁹.

¹⁷ مقابلة خاصة لتغذية التقرير بالمعلومات مع السيد سهيل السقا مدير شركة سكيلز أند كوالتي في غزة بتاريخ 1-8-2013.

¹⁸ <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/07/01/410368.html>

¹⁹ نفس المصدر رقم 17.

✦ أحداث مصر والمتغيرات التي تسببت بتذبذب ثم توقف العمل في المشاريع القطرية

حسب آراء الاقتصاديين في قطاع غزة فإن استمرار الأحداث الداخلية في مصر نتج عنها توقف المشاريع القطرية، ويمكن أن تهدد استمرارها في المستقبل، حيث توقف أكثر من 80% من قطاع البناء والإنشاءات بغزة، في ظل عدم وجود مخزون من المواد الأساسية ومستلزمات البناء يكفي لمواصلة العمل في مشاريع المنحة القطرية، أو في أي من المشاريع الأخرى، الأمر الذي يؤدي لتردي الوضع الاقتصادي في القطاع ويزيد من نسبة البطالة، ويوقف آلاف فرص العمل التي أتاحت في الفترة الأخيرة، إضافة إلى تجميد مئات الملايين من الدولارات التي كانت مستثمرة في هذه المشاريع والقطاعات المختلفة، ومن الواضح أن عودة عمل المنحة القطرية وانتظامه مرتبط باستقرار الأوضاع الداخلية في مصر، وطبيعة النظام المصري الجديد، وعلاقته بحركة حماس في غزة وحكومتها²⁰.

أثرت الأحداث السياسية التي مرت بها الأراضي المصرية بعد احتجاجات 30 يونيو 2013 على استمرارية تنفيذ المشاريع القطرية، فبعد عدد من الاجتماعات التي عقدت بين اتحاد المقاولين واللجنة القطرية ووزارة الأشغال العامة والإسكان، تم الاتفاق على تأجيل تسليم العطاءات الجديدة، بسبب الأحداث السياسية والأمنية، وإغلاق الأنفاق ومعبر رفح، وعدم توفر المواد الإنشائية، وارتفاع أسعارها بشكل كبير والتقلب غير المنطقي في أسعار المواد الإنشائية كنتيجة طبيعية لشح الكمية المطروحة، وعدم قدرة المقاولين على تسعير عطاءاتهم المتعلقة بمشاريع المنحة القطرية، ومن أهم العطاءات التي تم تأجيلها تأجيل طرح عطاء المرحلة الأولى من مدينة الشيخ حمد، ومستشفى حمد، وشارع الرشيد - المرحلة الأولى والثالثة، وقد حاولت شركات المقاولات مواصلة العمل في المشاريع الداخلية القائمة للطرق وشارع صلاح الدين، بما يتوفر من مخزون المواد الإنشائية والمواد الأولية لديهم²¹.

توصيات لتحسين الأداء والجودة في المشاريع القطرية وللنهوض بالبنية التحتية والاقتصادية لقطاع غزة

- أولاً: الضغط الدولي الفوري والفاعل على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف العمل بسياسة الحصار والإغلاق في الأراضي الفلسطينية عامة وقطاع غزة خاصة، والمباشرة بشكل فوري بفتح كافة المعابر التجارية لقطاع غزة، لا سيما المعابر المخصصة لإمدادات المواد الخام و مواد البناء والإنشاءات والوقود.
- ثانياً: إجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على احترام الحقوق الاقتصادية الأساسية للأشخاص التي أقرتها الأمم المتحدة ومن أهمها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ثالثاً: تشكيل لجنة طوارئ وطنية لمتابعة أداء القطاعات الاقتصادية، والعمل على تقديم التوصيات اللازمة إلى الجهات المعنية لتحسين أداء هذا القطاع، وتبني سياسات اقتصادية طارئة، وإيلاء دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالحصار أهمية خاصة لقطاع الإنشاءات.
- رابعاً: عدم الاعتماد على المانحين بشكل أساسي، والتركيز على رجال الأعمال الفلسطينيين وتشجيعهم أكثر على الاستثمار، من خلال تنفيذ وتبني القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار.
- خامساً: عدم الاعتماد على الأنفاق المصرية الفلسطينية لجلب ما يلزم لقطاع الإنشاءات كونه لا يعد حلاً مجدياً، وفتح المعابر التجارية بشكل فوري.
- سادساً: إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة الوطنية بين أطراف الشعب الفلسطيني.
- سابعاً: فتح معبر رفح بشكل متواصل وإدخال جميع ما يحتاجه القطاع الاقتصادي في غزة خلاله.
- ثامناً: مطالبة اللجنة القطرية ووزارة الأشغال في تنفيذ المراحل القادمة من المشاريع باعتماد أسعار ثابتة للمواد الإنشائية لحماية المقاول الفلسطيني، كونه يعتبر الوسيط المحوري بين الدول المانحة واللجنة القطرية والقطاع الخاص، فإن صلحت الأسعار سيسلم القطاع الاقتصادي وتتج المشاريع بجودة عالية، وزيادة سقف المنحة القطرية لتنفيذ مزيد من المشاريع التي يحتاجها قطاع غزة لتحسين بنيته التحتية والاقتصادية ولدعم الشعب الفلسطيني.
- تاسعاً: ضرورة مشاركة المجتمع والفئات المستفيدة من المشاريع القطرية في المستقبل بنوعية وأماكن و ماهية المشاريع اللازمة عند إعداد مقترحات المشاريع ودراسة جدواها قبل الإعلان عنها أو تنفيذها.

²⁰ <http://www.atlasnews.ps/news.php?action=view&id=16722>

²¹ <http://www.slabnews.com/article/29722>

عاشراً: العمل على زيادة وعي المواطنين فيما يتعلق بعدم التعدي على الأملاك الحكومية، وتفعيل دور الوزارات والشرطة الفلسطينية في غزة للتدخل في وقف جميع أشكال الاعتداءات وفرض غرامات مالية على الأشخاص المتعديين.
 حادي عشر: ضرورة عدم فرض ضرائب على المواد والمستلزمات الواردة عبر معبر رفح المستخدمة في مشاريع المنحة القطرية من قبل حكومة غزة كون أن هذه المشاريع ممولة وهدفها دعم الاقتصاد الفلسطيني واعمار غزة.

سجل الحضور لجلسة الطاولة المستديرة (8)

المؤسسة	الاسم
جمعية الاقتصاديين	محمد قرش
الإحصاء الفلسطيني	أيمن مقعير
المجلس التشريعي	جهاد حرب
مؤسسة أمان	عبير مصلح
مؤسسة أمان	عزمي الشعبي
مؤسسة أمان	لانا طواشة
وزارة التخطيط	احمد عباسي
جامعة بيرزيت	مهند أبو رجيلة
جامعة بيرزيت	فتحي السروجي
بال تيك	عمر شيبان
مهندس	وليد الأحمد
بال تريد	حنان طه
وزارة الشؤون الاجتماعية	أكرم الحاني
جامعة النجاح	سمير ابو عيشة
جمعية قطر الخيرية	جودة الجمل
بانيكو	عدنان أبو الحمص
مركز التجارة الفلسطيني	محمد سكيك
خبير اقتصادي	عمرو حمد
PFI	خضر سنيورة
رجل اعمال	علي أبو شهلا
سلطة النقد الفلسطينية	عبد المجيد المشهراوي
شركة سكلز	سهيل السقا
الوطنية موبايل	مؤمن سالم
رجل اعمال	مأمون شهلا
اتحاد المقاولين	نبيل أبو معيلق
جامعة الازهر - غزة	معين رجب
سلطة النقد الفلسطينية	أيمن المنياوي
AMAN	وائل بعلوشة
FES	حسان عنتر
PPI	حليم الحلبي
سلطة النقد الفلسطينية	أيمن عودة
سلطة النقد الفلسطينية	سيف الدين عودة
سلطة النقد الفلسطينية	رافقت الأعرج
خبير اقتصادي	محسن أبو رمضان
PITA	يوسف شعث
GIZ	غيداء الأمير
سلطة النقد الفلسطينية	عماد الأعرج
جوال	رامي الأغا